

ایفا ابی حیدر

رسم الـ2% يترنّح: الصناعيون تخلى عنه والتجار نبذوه

أصبح اقتراح الـ2% في المئة على المستوردات يتيمًا، لا يجد من يدافع عنه، بما سهل سقوطه في لجنة المال والموازنة. وقد تخلى عنه الصناعيون بعدما تبيّن لهم أن لا نية لتحويل قسم من الإيرادات التي يؤمّنها هذا الرسم لدعم القطاع الصناعي. كذلك نبذه التجار لأنّه سيرفع أسعار السلع بما يتراوح بين 3 و4% في المئة، وهو بمثابة ضريبة على الناس. شُكّلت المادة 63 من مشروع قانون موازنة 2019 والمرتبطة برسم 2% على البضائع المستوردة، المادة الأساسية في النقاشات التي دارت أمس بين وزير الصناعة وأئل ابو فاعور والصناعيين، اثناء لقائه بهم في جمعية الصناعيين. وشرح مصادر متابعة للملف لـ«الجمهورية»، «انه بعدما كان هذا البند موضوعاً من أجل دعم القطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، أفرغ من مضمونه وبات شبيهًا بزيادة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 6% على كل الواردات، من دون ان تخصّص نسبة منه لدعم القطاعات الصناعية وال الصادرات، وبالتالي حُمل الصناعيون تبعات قرار هم براء منها، لأنّه لن يفيدهم بشيء اي ان يكون لهم اي مردود منه، وتحول الى قرار كسائر القرارات، الهدف منه فقط تأمّل إيرادات للخزينة لسد العجز. اذا تداعى أمس الاول النواب الصناعيون والصناعيون الى لقاء مع وزير الصناعة لمناقشة هذا التوجّه وقرروا في نهاية المباحثات عدم الاستماع للدفاع عن هذا القرار وعدم تحمّل تبعاته للصناعيين، بل طالبوا برفع الرسوم على الواردات التي لها مثيل في لبنان وتتافس الصناعة المحلية، على ان الرسم اذا فُرض لن يؤثّر على الحاجات الاستهلاكية للطبقة الفقيرة».

ضاهر

من جهةٍ، أوضح النائب ميشال ضاهر، والذي يشارك في جلسات مناقشة مشروع قانون موازنة 2019 انه «في البدء طُرِح فرض رسم 3% على كل المستوردات اللبنانيّة، والتي تقدّر بنحو 20 مليار دولار لتؤمّن مدخولاً بنحو 300 مليون دولار سنوياً ستُستخدم من أجل دعم الصادرات الصناعية، بحيث كل صناعي يزيد ان يصدر انتاجه يحظى بدعم نسبته 10% في المئة من الدولة. وكان يتوقّع من هذه الخطوة ان ترفع الصادرات الصناعية 3 مليارات دولار، وتخفّف من العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وفي الوقت عينه تحرّك الصناعة المحلية، إلا انّ هذا الرسم حُفظ في ما بعد الى 2% ووضع على المستوردات باستثناء المواد الاولية، وهذا وقعاً في مشكلة توصيف المواد الاولية او المواد الخام من جهة، ولاقت رفضاً من الاحزاب، التي اعتبرت الرسم غير عادل من جهة أخرى. أضف الى ذلك اتنا كصناعيين بتنا مجبورين على تحمل مسؤولية هذا الرسم والعبء الناتج منه، في حين لم نعد كصناعيين مستفيدين منه». وقال ضاهر: «نتيجة هذه المعادلة، طرحتنا في جلسة لجنة المال مساء اول من امس الآتي: ان الدولة تهدف الى إدخال نحو 400 مليار ليرة عائدات سنوياً من هذه النسبة، على ان تدخل نحو 174.5 ملياراً خلال السنته الاشهر المتبقية من هذا العام كعائدات من هذا الرسم». لكن ضاهر اقترح تغيير النص مع المحافظة على روحيته بشكل يؤمن العائدات التي تريدها الدولة من هذا الرسم، فاقتراح رفع الرسم الى 10% في المئة على استيراد البضائع التي تنتج منها في لبنان، اي بمعنى آخر بدل فرض رسم 2% على 20 ملياراً حجم المستوردات ككل فلتضع الدولة رسم 10% في المئة على 4 مليارات دولار بضائع يتم استيرادها من الخارج، وهناك مثيل لها في لبنان، منها على سبيل المثال، بعض المنتجات الزراعية، بعض المواد الغذائية مثل: الويفر، البسكويت، السكر، رقائق الذرة، الحليب... وهي في غالبيتها مواد لا تطالها الضريبة على القيمة المضافة. بهذه الطريقة لا نضرّ الطبقة الفقيرة، لأنّها ستواصل شراء المنتجات الاستهلاكية الأساسية ذات الانتاج المحلي (مثل الحمص، الطحينة، السكر، الملح، الطحين...) بنفس الاسعار، ومن يزيد صناعة أجنبية لها مثيل في لبنان سيشتري بسعر أعلى. بهذه الطريقة تؤمن الحماية للصناعة، ومدخولاً للخزينة، ونكون تجنّباً اي عباء جديد على الفقير. ولفت ضاهر، الى انه «لتأمين 350 ملياراً عائدات للخزينة من هذا الرسم، فإنّ فرض نسبة 7% على المستوردات التي لها مثيل في لبنان تكفي لتأمين هذا المبلغ، لكننا اقتربنا على الدولة ان تؤمن واردات أكثر، فلتفرض نسبة 10%». وأكد ضاهر، انّ من شأن هذه الخطوة ان تقطع الطريق على الاحتكار وارتفاع اسعار المنتجات المحلية، وان تشّرّع المنافسة في السوق المحلية وتدفع الى تكبير الاستثمارات في القطاع. كما ان زيادة حجم الانتاج لتلبية حاجة السوق سيخفّف الأعباء والتكلفة، وستتراجع اسعار المنتجات المحلية وستساعد الصناعيين على التصدير.

فهد

رأى التجار عبر عنه نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان، نقيب اصحاب السوبرماركت نبيل فهد، الذي اعتبر ان رسم 2% على المستوردات هو ضريبة مماثلة لضريبة TVA لأنّها ستطاول كافة فئات الشعب باستهلاكهم اليومي، حتى ان تأثيرها

سيكون أكثر من تأثير الـ TVA لأنها ستشمل كل شيء، فيما الضريبة على القيمة المضافة لا تطال المواد الأساسية، ما يعني أن هذا الرسم سيسحب من جيوب اللبنانيين ما بين 400 إلى 500 مليار ليرة ليضعها في الخزينة لسد العجز. ومن النتائج المرتقبة لهذه الخطوة، التضخم، وبالتالي أن كل شيء سيترفع سعره، وبعملية حسابية صغيرة سيزيد سعر كل سلعة ما بين 3 إلى 4%. «ولفت فهد، إلى أن «غرفة التجارة يهمها حماية الصناعة الوطنية، إنما بطريقة فعالة وذكية. ففي بعض الحالات، هناك مصنع واحد في لبنان لا يمكن أن تعطى له الحماية لأنها ستؤمن له الاحتياط، وأخلاً بالنوعية وعدم وجود منافسة بالسوق، وبالتالي سيدفع المستهلك ثمن هذا القرار، بعدم توفر نوعية مماثلة لتلك التي اعتاد عليها أو كان يستعملها. في هذه الحالة يجب الا يكون هناك حماية، فيما في حال كان هناك مجموعة مصادر تنتج سلعة معينة، عندها تكون الحماية فعالة ومنطقية ولا تضر بالمستهلك». وعن رأيه باقتراح فرض رسم 10% على سلع تنتج في لبنان قال: «إذا كانت هذه السلع ذات نوعية جيدة لا شك أن هذا التدبير سيوفر لها الحماية وينعشها. لكننا نرفض تأميم الحماية لسلع ينتجها مصنع أو اثنان». وعن تأثير فرض رسم استيراد على الكماليات وليس السلة الاستهلاكية، قال: «نخشى من أن يؤدي هذا القرار إلى زيادة التهريب. على سبيل المثال، التهريب ناشط على الإلكترونيات قبل أن تكون الضريبة مرتفعة على استيرادها، فكيف إذا زاد الرسم، هذا ما نخشاه. لذا نطالب بتفعيل مكافحة التهريب عبر المعابر غير الشرعية».